

السياسة الاستعمارية من الاحتلال الجزئي إلى الاحتلال الشامل.

محمد موفق

لاشك أن الجزائر قد إبتليت في تاريخها المعاصر بأبشع نوع من أنواع الإستعمار الأوروبي الحديث وذلك لكونها تتمتع بموقع إستراتيجي- جغرافي وسياسي هام- جعلها عرضة لتقلبات سياسية واقتصادية عالمية، وتتاثر بالسيرورة التاريخية والحركة الاستعمارية الأوروبية الحديثة، التي تكالبت وتنافست على المستعمرات في ماوراء البحار، وضمن هذا الإطار ظهرت الأطماع الفرنسية في الجزائر منذ القرن الثامن عشر، وعهد الثورة الفرنسية 1789 و نابليون بونابرت.

الوضع السياسي في الجزائر قبل عام 1849م : تنقسم هذه المرحلة الى فترتين :

-فترة أولى من سنة 1830 - الى - 1840

-فترة ثانية من سنة 1840 -الى- 1849

الفترة الاولى: تم احتلال مدينة الجزائر عام 1830 من طرف القوات الفرنسية الغازية دون مقاومة تذكر، رغم - شهرتها كمدينة محاربة - وذلك لأسباب وهمية ومفتعلة، جعلت منها فرنسا ذريعة لعملية الغزو، وذلك لامتنعاص غضب الشارع

الفرنسي وإسكات المعارضة ضد حكم شارل العاشر، وقد عبر عن ذلك شارل روبر آجرون بقوله: "لقد كانت في آن واحد ذريعة مرتجلة وبادرة تتعلق بالسياسة الداخلية، قامت بها حكومة تعاني صعوبة، فكانت تبحث عن عملية تحفظ لها هيبتها"¹، وفي الخامس من شهر جويلية من نفس السنة تم استسلام الداى حسين آخر دايات الأتراك بالجزائر،

* أستاذ محاضر في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- جامعة وهران.

والتوقيع على تسليم مدينة الجزائر لقائد الحملة الفرنسية، وبهذا وضع حداً لحكم دام أكثر من ثلاث قرون في الجزائر، وأصبح الفرنسيون هم الذين يحكمون البلاد منذ ذلك التاريخ، وزعم مؤرخون فرنسيين أن حكومة بولنيك ماكانت تفكر في الاحتفاظ بالجزائر²، وأن حكومة ثورة تموز 1830 "لم تعرف ماذا تفعل بالجزائر" وذلك بهدف تلميع سياسة لوي فيليب أمام الرأي العام الفرنسي المعارض للسياسة لغزو الجزائر وللرأي العام الدولي وخاصة انكلترا التي كانت ترى في ذلك مساس بالتوازن في المنطقة.

وفي سبتمبر من نفس السنة قررت حكومة باريس الاحتفاظ بالجزائر وفي ابريل سنة 1831 رئيس الوزراء سولت يخبر الحاكم العام بالجزائر (برتيزي) أنه تقرر نهائياً احتلال الجزائر، وفي اطار المراوغة السياسية احتفظت فرنسا لنفسها بحرية الحركة في المشروع الجزائري دون أن تقر بالخطة السياسية التي ستتبعها بعد القضاء على حكومة الداى³، ويبدو أن ملك فرنسا لوي فيليب كان ينوي الإحتفاظ بالجزائر إلا أنه لم يعلن أي تصريح رسمي لذلك حتى يحتفظ لنفسه بحرية القرار والعمل⁴، وقد كتب وزير الحرب في عهد شارل العاشر في نفس الموضوع سنة 1827⁵ إنه أي احتلال الجزائر (سيسمح لفرنسا أن تطلب فيما بعد نوابا الى فرنسا في ايديهم مفاتيح الجزائر).

ويجمع المؤرخون للاستعمار الفرنسي بالجزائر، أن الاستيلاء على الجزائر يعد نقطة البداية لاهياء السياسة التوسعية - وتأسيس امبراطورية استعمارية ثانية- وهو الأمر الذي كان حلم ملوك فرنسا وقادتها منذ بداية العلاقات بين الجزائر وفرنسا سنة 1689 في عهد

لويس الرابع عشر⁶. وهو ما عبر عنه أحد الوزراء الفرنسيين بقوله: "إذا سألتنا الكبرياء الوطني، فلا شك أنه يملئ علينا الاحتفاظ بالغنم لأني أعرف أن هذا الحلم أبعد عن مصاحنا الحقيقية فمن المؤكد أننا لانفهم شيئا في أصول الاستعمار كما يثبت التاريخ"⁷. وطبقت فرنسا سياسة الاحتلال الجزئي خلال العشرية الأولى وذلك نظرا للأسباب التالية:

أولا: المقاومة الوطنية للإحتلال بقيادة الأمير عبد القادر، والباي أحمد، والشيخ بوزيان وآخرون من زعماء المقاومة.

ثانيا: إنشغالات فرنسا بما يجرى في أوروبا من انقلابات عسكرية ومؤامرات ثورية

ثالثا: تكاليف الحرب الباهضة في الجزائر وصعوبة رصد ميزانية لها.

رابعا: إيجاد وضعية قانونية وديموقراطية لاقتناع الراي العام الفرنسي.

وفي انتظار تسوية ذلك عقدت معاهدتين مع الأمير عبد القادر بصفته ممثلا شرعيا للشعب الجزائري والمقاومة الوطنية، ومنافسا قويا على أرض الواقع (معاهدة دى مشال بتاريخ 1834/2/26) ومعاهدة تافنا (1837/05/30) اعترفت فيهما فرنسا بالسيادة الوطنية للجزائر وبالامارة للأمير عبد القادر وقد تم نقضهما بعد ذلك، وتحت ضغط المعارضة السياسية بفرنسا، أوفدت حكومة باريس سنة 1833 لجنة برلمانية الى الجزائر أوكلت لها وضع تقرير عن الجزائر وعن الحكم الملائم لها.

وبناء على توصية من اللجنة الإفريقية أصدرت الحكومة قرارها المشهور-وذلك بأمر ملكي- بتاريخ 22 جويلية 1834، يوافق على توصية اللجنة والأمر بإلحاق الجزائر مباشرة بفرنسا⁷. وإعتبارها أرضا فرنسية امتدادا لها. إن المرسوم الآنف الذكر يعد بمثابة الميثاق لعملية الاحتلال، وهو مكمل للمرسوم الملكي الذي سبقه والمؤرخ في أول ديسمبر 1831، الوثيقتان تعتبران حجر الزاوية والأساس للإحتلال⁸ الى أن انتهى بانتصار الثورة المباركة سنة 1962.

أولا- لقد أصبحت الجزائر منذ ذلك التاريخ أرض شاعرة مجردة من ذاتياتها التاريخية وشخصيتها الوطنية.

ثانيا- حلها كدولة ومنع تطورها الطبيعي.

إن الوضع السياسي في فرنسا على الصعيد الداخلي والاوربي جعلها تؤجل موضوع الجزائر وتواصل تطبيق سياسة الاحتلال المحدود الذي أوصت به ممثلها في الجزائر كما هو في التعليم التي وجهت إلى الحاكم العام الجديد (دامريمون) الذي خلف كلوزيل الذي أنهت مهامه إثر هزيمته أمام أسوار قسنطينة سنة 1836، كانت السياسة الفرنسية الى ذلك الحين تنص على ضرورة المحافظة على تحديد منطقة الاحتلال وتشجيع التوغل السلمى في الجزائر، وجاء في التعليم السابقة :

1-إن الهدف لم يكن الاحتلال المطلق ولا الاحتلال الكلى للجزائر، وأن الحكومة تفكر في كل شئىء.

أ- في قواعدها البحرية.

ب- في أمن تجارتها وانتشارها.

ج- في زيادة نفوذها في البحر المتوسط .

وشرحت الحكومة للحاكم العام، أن مصلحة فرنسا في الجزائر تتلخص في:

-إحتلال السواحل وخاصة - مدن الجزائر ووهران وعنابة مع ما يحيط بهم من الأراضى الساحلية، وأن بقية الإقليم يمكن تركه للشيوخ الخليين .

-وأمرته بفرض السلم على الجزائريين (وأن الحرب ليست إلا وسيلة من الوسائل التي تفرض على ذلك الإقليم)⁹ . إلا أن هزيمة 1836 وفشل قواتها في احتلال قسنطينة لم

تضمهما فرنسا، وخاصة قادتها العسكريين، وارتفعت أصوات المعارضة اليسارية - والمستعمرين- ووصل (تيار) الى رئاسة الحكومة- في فبراير 1836، كل ذلك ساعد على

اتخاذ سياسة نشطة في الجزائر، أدت إلى تسيير حملة عسكرية جديدة، لاحتلال قسنطينة بقيادة الحاكم العام (دامريمون)¹⁰، وخليفته المارشال فالسي¹¹ .

ويعد احتلال قسنطينة وما خلفته هذه العملية من خسائر بشرية في صفوف القوات الغازية آخر مدينة ظلت تحت حاكم عثماني من العهد السابق.

انه لمن المؤكد أن احتلال عاصمة الشرق (قسنطينة)، وطرد الباي أحمد منها وجعلها مركزاً إدارياً وعسكرياً، فتحت شهية الاستعمار الى التوسع في المنطقة وآذن ببداية عهد جديد للسياسة الإستعمارية في الجزائر.
لقد سنت فرنسا قانونين هامين:

قانون 1838/09/30 وقانون 1838/11/01، ويعتبران كقاعدة قانونية وإدارية لتنظيم المقاطعة الشرقية قبل تعميمهما على باقي المقاطعات الأخرى.

لقد عمد الماريشال فالي الى وضع الأمير عبد القادر أمام أمرين: "أن يضع نفسه ضد السيطرة الفرنسية أو استأناف الحرب" وكلا الأمرين غير مرغوب فيهما، فكان واضحاً أن الحرب قد بدأت وخاصة أن الإنتهاكات الفرنسية لاتفاقية تافنا قد أجهضت من طرف القوات الفرنسية الأمر الذي يرفضه الأمير وإنذاراً باستئناف القتال .

الفترة الثانية: 1840-1849

كانت سنة 1839 حافلة بالمفاجآت، وقد فشل الماريشال (فالي) حاكم الجزائر آنذاك في إقناع الأمير عبد القادر على تعديل إتفاقية (تافنا) وقد أثار حفيظة الأمير اجتياز الجيوش الفرنسية مضيق الببيان... وتعددت الأمور ورفضت فرنسا سماع نداء الحق وتحكيم العقل والضمير الإنساني فرفضت التفاوض و أصرت على إملاء ما تريده من الجزائر وفرض شروطها الأمر الذي لايقبل به عاقل.

فكان من الطبيعي أن تستأنف الحرب، وشتت قوات الأمير هجوماً على القوات الفرنسية في مقاطعتي وهران والجزائر، الشيء الذي اعتبره الفرنسيون ذو شأن سياسي خطير، يؤدي الى زيادة الوضع سوء لغير صالح فرنسا.

وقد أوضح (الملك لوى فيليب) سنة 1839 في خطاب العرش:

"إن لفرنسا في الجزائر حقوق مكتسبة قائمة على إتفاقية ووعود" أما ممثل الحكومة (سولت) فقد عبر من جهته أمام مجلس الشيوخ والنواب في 06 و15 جانفي 1840 بأنه مصمم على إرسال تعزيزات عسكرية الى الجزائر لاختضاع الأمير وبسط النفوذ الفرنسي¹². وكان ذلك إنذاراً لسياسة جديدة، سياسة الاحتلال الشامل التي نادى بها

بيجو والمعارضة في البرلمان، وكان تغيير السياسة يتطلب تغيير الحاكم، وكان بيجو من المرشحين لهذا المهمة نظرا لتصرّحاته السابقة من سنة 1836 بعد هزيمة الجيوش الفرنسية بقيادة (كلوزيل).

وهذه مقتطفات منها: "إن انصاف الحلول غير ممكنة وأن التساهل والتسامح والعدالة، لا يمكن تطبيقها الا في حالة السلم فعلى فرنسا ان تختار بين السلم وتتحمل مسؤوليتها واذا كانت فرنسا لا تقبل بالانسحاب فعليها تنظيم النصر... وذلك بإظهار قوتها للعرب وفي كل مكان، وفي نفس الوقت... أن هناك من يقول بأن الحكم الرجعي قد احتل الجزائر وأن حكومة لوى فيليب غير قادرة على المحافظة عليها وإدارتها... أنه اذا كانت حكومة الرجعية قد احتلت مدينة الجزائر، فإن فرنسا تغزو الجزائر كلها)¹³.

بيجو- ومرحلة الإحتلال الشامل (1840-1849)

في سنة 1839 كان الأمير عبد القادر قد تمكن وفي فترة وجيزة من اقامة دولته وتكوين جيشه وبناء تحصيناته وانشاء عاصمته (تاقدامت) واتسعت سلطته واصبح يسيطر على ثلثي الجزائر، كما أنه أصبح خطرا يهدد الوجود الفرنسي بالجزائر وخاصة أنه كان لا يقبل الا بالتفاوض الند للند مع الفرنسيين، وأظهر طموحات كبيرة في إنشاء دولة حديثة حسب المقاييس الأوروبية بمساعدة عدد من التقنيين والخبراء الفرنسيين والإسبان والأتراك في الميادين العسكرية والعلمية وأنشأ مصانع للأسلحة والمعدات العسكرية والحربية، واتسع نفوذه شمالاً وجنوباً، وقد جاء في كتاب الجزائر في الماضي والحاضر (إن نفوذ الأمير عبد القادر كان على غاية من القوة سنة 1839 جعلت خليفته يزبح الفرنسيين عن بسكرة والزيبان... وكانت الأغواط تدفع له الأتاوة بعد القضاء على التيجانية في عين ماضي، وامتدت سلطته الى وادي ريغ والمزاب وسيرحب بقدمه اولاد سيدي الشيخ وأولاد نايل في حروبه الوطنية وانضم اليه أهالي القصور في جنوب وهران والحميان وشمّلتهم دولته)¹⁴. وعن (دوماس) كان الأمير عبد القادر في عز مجده قد أشعر القرى الجبلية بعمله وتجلت علاماته عند أهلها، فكان يرسل بعد موسم الحصاد بالعمال لجمع الخراج وهو العشور¹⁵. وأمام تصاعد قوة الأمير ونفوذه من جهة، وتزايد الأطماع

الإستعمارية الإستيطانية وما آلت إليه السياسة الفرنسية على المستوى الداخلي والجزائري من جهة أخرى قررت فرنسا تعيين قائداً جديداً للجزائر.

تم تعيين بيجو خلفاً للمارشال (فالي) حاكماً عاماً للجزائر، وكان رئيس الحكومة الفرنسية يعلم أن تعيين بيجو في هذا المنصب لم يكن ليسهل على حكومة باريس أمر السيطرة على الموقف في الجزائر إذ أنه كان لايرضى بالاقْتِصَار على تنفيذ الأوامر بل سيفرض شخصيته كما هي على الجزائر¹⁶.

وفي سنة 1841 وصلت الحاميات الفرنسية الى حافة الصحراء ووصل بعضها الى الحصون التي كان عبد القادر قد بناها على أسس استراتيجية سليمة، كما توغلت القوات الفرنسية في المقاطعة الشرقية أيضا وتمكنت قوات الاحتلال من هدم عاصمة الأمير عبد القادر- تاقدمت- 1841، واكتشفت عاصمته المتنقلة -الزمالة- سنة 1843.

كان قرار تعيين بيجو حاكماً عاماً للجزائر في غاية الأهمية، لأنه يعتبر الحد الفاصل بين سياسة الاحتلال الجزئي والاحتلال الكلي للقطر الجزائري، وظل محتفظاً بهذا المنصب من 22 فبراير 1841 الى 11/09/1847 مما سمح باستقرار القيادة الفرنسية بالجزائر مدة طويلة. أعلن بيجو عند وصوله الى الجزائر عن ضرورة اخضاع العرب وتثبيت العلم الفرنسي في كل مكان "...وشرح ان الغزو العسكري غير ذى قيمة مالم تصحبه حركة استعمار واسعة تثبت اقدام الفرنسيين في هذا الاقليم الجديد، وطالب من الحكومة الفرنسية أن تضع تحت تصرفه امكانيات مادية وبشرية كبيرة..." وفعلاً أبدت حكومة (جيزو) تأييداً تاماً له طيلة حكمها وأوكلته مهمة القضاء على الدولة الجزائرية الفتية وعلى المقاومة الوطنية وارساء الاسس الاستعمارية الفرنسية بالجزائر، ووفرت له كل ماطلبه من جيش وعتاد.

لقد اتبع سياسة الحديد والنار والتخريب والدمار التي أدت الى انهيار الدولة الجزائرية، وإبعاد رموزها، وقتل أو سجن قادتها، إلا أنه لم يستطع وقف المقاومة

وانتشارها في الشمال وظلت محل ازعاج للمعمرين وجعلت من الجنوب مأوى وقاعدة وكسب الخبرات.

لقد كان لسياسة الهدم والتخريب التي اتبعها (بيجو) انعكاسات سياسية خطيرة على الجزائر ففي سنة 1841 عندما كان بيجو بضواحي غيلزان وجه رسالة الى رفاق عبد القادر ليكفوا عن مساعدته وكان ردهم عليه بما يلي: "قلت لنا أن الأمة الفرنسية أمة كبيرة وقوية، فلنتعلم أن العدل من شيم الكبار الأقوياء فلماذا تريدون الاستيلاء على بلاد هي ليست لكم؟ وإذا كنتم أغنياء فماذا جاء بكم الى شعب ليس له ما يعطيه لكم سوى البارود؟... وأنتم بعد هذا تهددوننا بحرق محاصلنا الزراعية واعطائها علفا للخيل والدواب، ولقد اصبنا بمثل هذه المصائب عدة مرات، فمرت بنا سنوات عرفنا فيها القحط والجراد والجوع.. ومع ذلك فقد كان الله دائما معنا لأننا مؤمنون ولأننا عرب وليس العرب ممن يقضى عليهم البؤس والشقاء.. فلنتعلم اذن بأننا لم نخضع لكم أبدا"¹⁷.

وقد صرح (بيجو) سنة 1843 أمام البرلمان بأن الحرب الجديدة قد انتهت، ظنا منه أن اكتشاف زمالة الأمير عبد القادر هي نهاية المقاومة، ولما تيقن ان الأمر ليس هو ما يعتقد، وأن القضية قضية شعب ووطن وليس قضية قبيلة أو أفراد صرح مرة أخرى أمام النواب قائلا: "ستقولون إننا قهرنا النمسا في ايطاليا بثلاثين الف جندي واخذنا مصر بمثل ذلك العدد ولكن المسألة هنا تختلف، فعلينا في الجزائر أن نخضع قبيلة قبيلة..."¹⁸.

تمكنت القوات الفرنسية من فرض سيطرتها على الوضع في الجزائر وخاصة المدن الكبرى والقرى وذلك بفضل تعداد الجيوش الفرنسية التي فاق عددها مائة وعشرة آلاف محارب وقوة سلاحها وأعطت السياسة الجديدة دفعا للاستيطان وذلك على حساب الجزائريين الذين صادرت أملاكهم وأراضيهم ومنحت للمهاجرين من دول أوروبية مختلفة حاجة إستعمارية وعنصرية أملتها ظروف سياسية متجددة لدى ساسة فرنسا خلال القرن 19، ولم تحقق السياسة الجديدة النتائج المنتظرة إلا أنها أعطت نفسا

جديداً للمقاومة الوطنية التي توسعت وانتشرت في الشمال والجنوب طيلة القرن التاسع عشر، وكانت المناطق الجنوبية الشرقية والواحات الصحراوية مسرحاً لها.

الهوامش:

- 1- شارل روبار آجرون -تاريخ الجزائر المعاصرة مطبوعات جامعة الجزائر سنة 1882 ص 14 .
- 2- شارل روبار آجرون -نفس المرجع ص 14 .
- 3-الدكتور جلال يحيى - المغرب الكبير العصور الحديثة 1881 ص 114 .
- 4-الدكتور جلال يحيى -نفس المرجع ص 117 .
- 5-شارل روبار آجرون -المرجع سابق - ص 14-15 التصريح كليرمون دى تونير وزير الحرب .
- 6 -أبو القاسم سعد الله - الحركة الوطنية الطبعة الأولى بيروت 1969 ص 32 .
- 7-صلاح العقاد-المغرب العربي-الجزائر-تونس-المغرب- المطبعة أنجلو-مصرية سنة 1969 ص 101 .
- 8 - Claud Martin الجزائر الفرنسية ص 128 .
- 9 -جلال يحيى-المرجع السابق- ص 154
- 10-الدكتور أديب حرب التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري 1808- 1847 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر سنة 1882 ص 253-254 .
- 11-جلال يحيى مرجع سابق ص 153
- 12-جلال يحيى -نفس المرجع- ص 163
- 13- أندري نوشى وآخرون الجزائر بين الماضي والحاضر ترجمة اسطمبولي رابح و منصور عاشور -ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984 ص 386 .
- 14-أندري نوشى-نفس المرجع ص 386 .

- 15- صلاح العقاد المرجع السابق ص133
16- مصطفى الأشرف -الجزائر الأمة والمجتمع- ترجمة د/ حنيفي بن عيسى المؤسسة الوطنية لكتاب الجزائر
سنة 1983 ص132
17- صلاح العقاد -المرجع السابق. ص 133
18- اسماعيل العربي- الصحراء الكبرى وشواطئها- مؤسسة الوطنية للكتاب سنة 1983 ص 140-148

الأطروحات الجامعية حول الثورة الجزائرية.

~~~~~ أ. / عبد الله مقلاتي

حضيت الثورة الجزائرية باهتمام الكتاب والمثقفين، واستقطبت إليها الباحثين والمختصين الذين أولوها عنايتهم، وكرسوا أبحاثهم الأكاديمية لدراسة قضاياها المختلفة، وفي ظل الزخم العلمي المتعدد الأشكال (كتب، صحف، وثائق، إنتاج سمعي وبصري...) تحتل الأطروحات الجامعية مكانة متميزة لما تتسم به من عمق فكري ودقة علمية، ولما يتوافر في اجازتها من جدة وابتكار.

وقد دفعتني اهتماماتي الشخصية وتخصصي في تاريخ الثورة، لجمع عنيات الرسائل الجامعية المتعلقة بتاريخ الثورة الجزائرية، وسأحاول جاهدا تقديم قراءة تحليلية لمضامينها وأبعادها قصد تعميم الاستفادة، والإعلام عن هذه الأطروحات والإجابة عن السؤال الذي يطرح نفسه بجدة وهو:

"ما هي حدود معالجة الأطروحات الجامعية لقضايا تاريخ الثورة الجزائرية ؟"